

Distr.: Limited  
25 November 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥١ (د) من جدول الأعمال

العولة والاعتماد المتبادل: منع ومكافحة ممارسات  
الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير  
مشروع وإعادة تلك الأصول، إلى بلدانها الأصلية  
على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم  
المتحدة لمكافحة الفساد

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد تروي تورينغتون (غيانا)، استنادا إلى  
مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/63/L.32

منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع  
وإعادة تلك الأصول، إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع  
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٨٨/٥٥  
المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٨٦/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١  
و ٢٤٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٢٠٥/٥٨  
المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٤٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤  
و ٢٠٧/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٩/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،



وإذ ترحب ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥<sup>(١)</sup>،

وإذ ترحب أيضا بعقد الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في نوسا دوا، إندونيسيا، في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وإذ تؤكد ضرورة اتخاذ الدول الأطراف الخطوات اللازمة لتنفيذ نتائج ذلك المؤتمر،

وإذ تشير إلى توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٢)</sup> الذي شدد على أن محاربة الفساد على جميع المستويات أمر ذو أولوية، وإلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")<sup>(٣)</sup>،

وإذ تقر بأن مكافحة الفساد على جميع المستويات تشكل إحدى الأولويات، وبأن الفساد يشكل عائقا خطيرا أمام حشد الموارد وتوزيعها على نحو فعال وبحول الموارد عن الأنشطة التي لا بد منها للقضاء على الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة،

وإذ تشدد على ضرورة وجود مؤسسات ديمقراطية قوية تلبى احتياجات الناس، وضرورة تحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية والإنفاق العام وتعزيز سيادة القانون لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وللقضاء على الفساد وبناء مؤسسات اقتصادية واجتماعية سليمة،

وإذ تشير إلى أن محاربة جميع أشكال الفساد تتطلب مؤسسات قوية على جميع المستويات، بما في ذلك المستوى المحلي، قادرة على اتخاذ تدابير وقائية وتدابير لإنفاذ القوانين تتسم بالكفاءة، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبخاصة الفصلان الثاني والثالث،

وتصميما منها على منع عمليات التحويل الدولي للأصول المتأتية من مصدر غير مشروع والكشف عنها وردعها على نحو أكثر فعالية، وعلى تعزيز التعاون الدولي على إعادة الأصول، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تكرر الإعراب عن قلقها إزاء خطورة المشاكل والتهديدات التي يشكلها الفساد على استقرار المجتمعات وأمنها، إذ إنها تقوض المؤسسات وقيم الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة وتعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، خاصة حينما يفضي عدم التصدي لها بشكل كاف على الصعيدين الوطني والدولي إلى الإفلات من العقاب،

واقتناعا منها بأن الفساد لم يعد شأنًا محليًا بل هو ظاهرة عبر وطنية تمس كل المجتمعات والاقتصادات، مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمرا ضروريا،

واقتناعا منها أيضا بأن توافر بيئة مستقرة تتسم بالشفافية للمعاملات التجارية الوطنية والدولية في كل البلدان عنصر ضروري لحشد الاستثمارات والأموال والتكنولوجيا والمهارات وغير ذلك من الموارد المهمة، وإذ تسلّم بأن الجهود الفعالة المبذولة على جميع المستويات لمنع الفساد ومكافحته بكل أشكاله في كل البلدان تعد عناصر أساسية لتحسين بيئة الأعمال التجارية على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تضع في اعتبارها ما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص من دور هام جدا في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، ومساهمة منظومة الأمم المتحدة النشطة في تسهيل المساهمة البناءة والتفاعل المنظم للقطاع الخاص في عملية التنمية بتبني المبادئ والمعايير العالمية التي من قبيل الأمانة والشفافية والمساءلة،

وإذ تدرك القلق السائد إزاء غسل الأموال ذات المصدر غير المشروع المتأتية من أعمال الفساد وتحويلها، وإذ تؤكد ضرورة معالجة هذا القلق، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

وإذ يساورها القلق إزاء ارتباط الفساد بجميع أشكاله، بما فيها الرشوة وغسل الأموال المرتبط بالفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع، بالأشكال الأخرى للجريمة، خاصة الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية،

وإذ تلاحظ الاهتمام الخاص الذي توليه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإعادة الأصول ذات المصدر غير المشروع المتأتية من أعمال الفساد إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبخاصة الفصل الخامس، بغية تمكين البلدان من تصميم مشاريع التنمية وتمويلها، وفقا لأولوياتها الوطنية نظرا إلى الأهمية التي يمكن أن تكون لهذه الأصول في تنميتها المستدامة،

وإذ تلاحظ أيضا أن ممارسات الفساد هذه تشمل أموال الدولة التي تتم حيازتها وتحويلها واستثمارها في الخارج بشكل غير مشروع أو غسلها،

- ١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام<sup>(٤)</sup>؛
- ٢ - **تعرب عن القلق** إزاء حسامة الفساد على جميع المستويات، بما في ذلك نطاق تحويل الأصول ذات المصدر غير المشروع المتأتية من أعمال الفساد، وتكرار، في هذا الصدد، تأكيد التزامها بمنع ممارسات الفساد وبمكافحتها على جميع المستويات، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد<sup>(١)</sup>؛
- ٣ - **تدين الفساد** بجميع أشكاله، بما في ذلك الرشوة وغسل العائدات المتأتية من أعمال الفساد ومن أشكال الجريمة الاقتصادية الأخرى؛
- ٤ - **تحث جميع الحكومات** على مكافحة الفساد بجميع أشكاله والمعاقبة عليه، بما في ذلك غسل العائدات المتأتية من أعمال الفساد، وعلى منع تحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع، وعلى السعي إلى إعادة هذه الأصول على وجه السرعة عن طريق استردادها، تماشياً مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبخاصة الفصل الخامس؛
- ٥ - **تشدد على ضرورة** اتسام المؤسسات المالية بالشفافية، وتدعو الدول الأعضاء إلى العمل على الكشف عن التدفقات المالية المرتبطة بالفساد وتتبعها، وإلى تجميد الأموال المتأتية من أعمال الفساد أو توقيع الحجز عليها، وإعادة هذه الأموال، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتشجع على تعزيز بناء القدرات البشرية والمؤسسية في هذا الصدد؛
- ٦ - **تؤكد على ضرورة** أن تتخذ الدول الأعضاء، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تدابير لمنع تحويل الأموال المتأتية من الفساد إلى الخارج ولمنع غسلها، بما في ذلك منع استخدام المؤسسات المالية في كل من بلدان المنشأ والمقصد لتحويل الأموال غير المشروعة أو استلامها، وكذلك للمساعدة في استردادها وإعادةها إلى الدولة الطالبة، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- ٧ - **تؤكد أهمية** تبادل المساعدة القانونية وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز التعاون الدولي، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- ٨ - **ترحب بتصديق** عدد كبير من الدول الأعضاء على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو الانضمام إليها، وتحث، في هذا الصدد، جميع الدول الأعضاء ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية المختصة التي لم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو لم تنضم إليها بعد على أن تنظر، كل في نطاق اختصاصها، في القيام بذلك

(٤) A/63/88.

على سبيل الأولوية، وتهيب بجميع الدول الأطراف تنفيذ الاتفاقية بشكل كامل في أقرب وقت ممكن؛

٩ - تهيب بالدول الأطراف أن تواصل دعم العمل الذي تضطلع به الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين الدوليين المعنية باسترداد الأصول وبالمساعدة التقنية وباستعراض التنفيذ من أجل تسهيل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تنفيذًا كاملاً واستعراض هذا التنفيذ، وتشجع في هذا الصدد، المؤتمر الثالث للدول الأطراف على النظر في التوصيات التي أعدتها الأفرقة العاملة الثلاثة، بما في ذلك اختصاصات آلية معينة بالاستعراض؛

١٠ - ترحب بما قد ورد من ردود على القائمة المرجعية للتقييم الذاتي الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتشجع كل الدول الأطراف التي لم تقدم بعد القائمة المرجعية للتقييم الذاتي إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أن تفعل ذلك؛

١١ - ترحب أيضاً بجهود الدول الأعضاء التي سنت قوانين واتخذت تدابير إيجابية أخرى لمكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي هذا الصدد، تشجع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بسن قوانين من هذا القبيل وتنفيذ تدابير فعالة لمنع الفساد ومكافحته على الصعيد الوطني وعلى الصعيد المحلي وفقاً للقوانين والسياسات الداخلية على القيام بذلك؛

١٢ - تحيط علماً مع التقدير بمبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي المتعلقة باسترداد الأصول المسروقة، وتحيط علماً بتعاونها مع الشركاء المختصين، من بينهم المركز الدولي لاستعادة الأصول، وتشجع التنسيق بين المبادرات القائمة؛

١٣ - تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي بطرق شتى، منها منظومة الأمم المتحدة، دعماً للجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع، تماشياً مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفي هذا الصدد، تشجع التعاون الوثيق بين الوكالات المعنية بمكافحة الفساد والوكالات المسؤولة عن إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية؛

١٤ - تحث جميع الدول الأعضاء على التقيد، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بمبادئ حسن إدارة الشؤون العامة والملكية العامة والعدالة والمسؤولية والمساواة أمام القانون، وضرورة ضمان النزاهة وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة ورفض الفساد؛

١٥ - تشجع الدول الأعضاء على توفير موارد مالية وبشرية كافية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لأغراض منها التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتشجع أيضا المكتب على إيلاء أولوية عليا للتعاون التقني، عند الطلب، من أجل تحقيق عدة أمور منها تشجيع وتيسير التصديق على الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها وتنفيذها؛

١٦ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يوفر، في جملة أمور، المساعدة التقنية لدعم الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية الرامية إلى منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع، وكذلك لاسترداد الأصول، تماشيا مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبخاصة الفصل الخامس، ودعم الجهود الوطنية المبذولة في صياغة استراتيجيات تستهدف تعميم وتعزيز الشفافية والتزاهة في القطاعين العام والخاص؛

١٧ - تشجع الدول الأعضاء التي لم تفرض بعد على المؤسسات المالية أن تنفذ، بشكل سليم، برامج شاملة تتوخى العناية واليقظة على النحو الواجب على أن تفعل ذلك، تماشيا مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من مبادئ الصكوك الواجبة التطبيق ذات الصلة؛

١٨ - تكرر دعوها إلى القطاع الخاص أن يواصل، على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء، بما في ذلك الشركات الصغرى والكبرى والشركات عبر الوطنية، مشاركته بشكل كامل في مكافحة الفساد، وتشير، في هذا السياق، إلى الدور الذي يمكن للاتفاق العالمي للأمم المتحدة أن يضطلع به في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، وتشدد على ضرورة أن يواصل أصحاب المصلحة المعنيون كافة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، تعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تزويد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالموارد اللازمة لتمكينه من الترويج، بصورة فعالة، لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولتأدية مهامه كأمانة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، وفقا لولايته؛

٢٠ - تخطط علما بالعرض الذي تقدمت به حكومة قطر لاستضافة الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٩، وتدعو جميع الدول الأطراف في الاتفاقية والموقعة عليها إلى اتخاذ تدابير لتعزيز تنفيذ الاتفاقية بشكل كامل وفعال؛

٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وأيضاً أن يحيل إليها تقرير الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

٢٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين، في إطار البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل"، البند الفرعي المعنون "منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".

---